

وان كان المكسورة لعدم اعلال نعله نحو اصلته
ووادنة وانما ولما عدسكن الواو الى العس م حذفت
ولم تحذف موحكه للملايرس اعلال الاسم على اعلال النعل
ومع في الفعل حذفت ساكنه لا موحكه فان لم يلحق
في قوله تعالى ولكل وجه هو موصلها مع انه لم يلحق
من العوض والمعووض بالحواس من وجهين الاول
انما لست مصدر جاريا على الفعل بل مع اسم للجهة
المنقوطة بها والواو ثقبت في الاسم نحو ولد مع وليه
وهو الصبي والعهد بالاسم وعنه والمصدر عن والنا
انه مصدر كسر صحت سبها على الاصل كالقوة واستخوة
وهذا قول في عمان المان في وشبهه مضمون وهو
الستور الذكرك ويجبوه وهو اسم رجل واستضعف
الوعلى هذا لانه لو كان كذلك للزم ان يحذف معيها
لان هذه المثلثات اذا صححت في موضع سبها فعلها
نحو استخوف استخوذا واستخوب استخوبا و
لما لم يحذف مع هذه الافعال مضميها دل على ان وجهه اسم
للموجه لا مصدر فان لم يزل وجهه العوار والبيع موحكه

ح ان فعلها مقبل فما منع في الوجه مثل ذلك في الجوار
ان القور والبيع لسباع وزر الفعل بخلاف وحمته
والموافق في الوزن لوجب الاغلا الاربي ان بابا و
نابا ما واما ما الفعل اعلا ولم يعل نحو عوض لعدم
مواضعه في ذلك هكذا ذكر بعض الفضلاء في شرح
نصريف ان ملك ما ولا عن الة على م قال ومنه عندك
نظر من وجهين الاول ان وجهه انما يكون في وزن
الفعل اذا اجتمع الواو والياء حتى يكون حرف متحرك
وهو حرف ساكن ويعني حرف ساكن كما ان الفعل
كذلك ولما كانت الاء عوضا عن الواو فانما تعدر
دخولها بعد حذفه ولا يجوز احكامها معه واذا لم
يخرد لك فكيف يكون عا ورم نعم له ان يقول انما
تعدر كونها عوضا بعد حذف الواو والامحوز
احكامها وهذا كقول في الطرف الواقع حيا ايه لا
سوغ اطوار عامله معه اذا كان بدلائله اما اذا لم يجعله
بدلائله حار استعمل معه الثاني ان مواضع المصدر
للفعل الذي لم يدر في احد من المصدرين وال ذلك